

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
ندوة علمية حول:

تشخيص الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

الاسم واللقب: موسى كاسحي
الدرجة العلمية: أستاذ محاضراً
المؤسسة الجامعية: جامعة الأمير عبد
القادر قسنطينة
البريد الإلكتروني:
mkassehi@yahoo.fr

الاسم واللقب: عبد الناصر براني
الدرجة العلمية: أستاذ محاضراً
المؤسسة الجامعية: جامعة الأمير
عبد القادر قسنطينة
البريد الإلكتروني:
nacer_b23@yahoo.fr

محور المداخلة: الثاني الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدمائية
عنوان المداخلة:

تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التشاركية بالجزائر خلال الفترة 2014-2017

مقدمة:

لقد اتسع نشاط المصارف الإسلامية خلال الفترة الماضية سواء من حيث زيادة عددها، وانتشارها الجغرافي، وعدد المتعاملين معها، وحجم معاملاتها، حتى أصبح من الصعب تجاهل دورها في العالم الإسلامي وخارجه، فقد خاضت عدداً من المؤسسات المصرفية العالمية غمار تجربة المصارف الإسلامية بإنشاء فروع وأقسام خاصة لهذا النوع من الأعمال المصرفية، وفي هذا الإطار تعتبر التجربة الجزائرية في الانفتاح على العمل المصرفي الإسلامي حديثة بعض الشيء، إلا أنها تمكنت وفي ظرف وجيز أن تحقق نتائج مقبولة إلى حد كبير، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على هذه التجربة ومحاوله الوقوف على أهم ما أنجزته من خلال تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في النظام المصرفي الجزائري.

بناء على ما سبق تتلخص إشكالية الدراسة في:

ما هو تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري؟ وإلى أي مدى يمكن رفع كفاءتها وتحسين أدائها في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية اليوم؟
للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية الآتية:

المحور الأول: تطور الأصول المالية الإسلامية مؤسستها عبر العالم خلال الفترة 2006-2017

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن، فقد أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي تجريه مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 12.04%، وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة 2006-2017 (13.63%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (13.63%)، ثم آسيا (8.25%). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017 فقد ارتفعت حول العالم بنسبة 4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً (9.45%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%)، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1% عام 2017.¹

ثانياً: المصارف الإسلامية الأسرع نمواً حول العالم

سجل عدد من المصارف الإسلامية قفزات كبيرة في حجم أصولها، حيث يُظهر الجدول رقم (01) البنوك الإسلامية العشرة الأكثر نمواً في العالم هذا العام بأصول تزيد قيمتها عن 500 مليون دولار، و تجدر الإشارة إلى وجود 4 مصارف عربية ضمن اللائحة المذكورة، مما يعكس تفوق المصارف الإسلامية العربية على الصعيد العالمي من حيث النمو والتوسع.

جدول رقم (01): المصارف الإسلامية الأسرع نمواً في العالم بأصول تزيد عن 500 مليون دولار

المرتبة	المصرف	البلد	نسبة النمو (%)
1	PT Bank Aceh Syariah	إندونيسيا	624.81
2	Ziraat Katilim Bankasi	تركيا	265.54
3	Day Bank	إيران	103.00
4	City Bank (Bank Shahr)	إيران	65.43
5	Export Development Bank of Iran	إيران	60.05
6	Cooperative Development Bank	إيران	56.24
7	بنك سورية الدولي الإسلامي	سوريا	53.43
8	بنك العز الإسلامي	سلطنة عُمان	51.01
9	بنك الخرطوم	السودان	50.93
10	بنك نزوى	سلطنة عُمان	49.09

المصدر: مجلة The Banker.

المحور الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح الجزائر على المالية الإسلامية ومنتجاتها

أولاً: الإطار التاريخي لتطور المالية الإسلامية بالجزائر.

ساهمت الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 14/4/1990 في تحويل هيكل النظام المصرفي الجزائري من نظام مصرفي تابع كلياً للدولة إلى نظام مزدوج ترافق المؤسسات المصرفية الخاصة بالمؤسسات المصرفية التابعة للدولة في أداء دور الوساطة وتمويل الاستثمار والتنمية وهو الأمر الذي فتح الباب أمام الخواص المحليين والأجانب لخوض هذه التجربة بفتح فروع أو مكاتب لها بالجزائر، ما سمح بدخول العديد من المصارف الخاصة ومنها تلك ذات الطبيعة الإسلامية التي تقوم على التمويل التشاركي لا المدانية .

فتاريخ 6 ديسمبر 1990 تأسس أول بنك في الجزائر يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية برأس مال مشترك بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع مجموعة دلة البركة¹ ، غير أن البداية الفعلية لنشاطه كانت في سبتمبر 1991 بعد عدة سنوات منح بنك الجزائر في ديسمبر 2008 الاعتماد لمصرف السلام كثاني بنك إسلامية لينشط في السوق المصرفية الجزائرية ليحتل الريادة كأكبر بنك خاص برأس مال يقارب 100 مليون دولار ورغم حداثة نشأة بنك البركة ومصرف السلام إلا أنه لهما إمكانيات كبيرة للتموقع والانتشار أكثر بكثير مما تم تحقيقه الآن في السوق المصرفية الجزائرية، ففي عام 2013م بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية، وتنمو المصارف الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، وقد بلغ حجم أصول بنك البركة 2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار، وأصول مصرف السلام حوالي 0.41 مليار دولار.

ويدرس بنك الجزائر حالياً مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي لتساهم في زيادة الادخار المحلي وفي توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث قام في هذا الإطار بنك الخليج - الجزائر AGB بتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سنة 2009¹ لشكلت حوالي 22% من مجمل تمويلاته لسنة 2013، كما قام بنك ترست الجزائر بفتح نافذة إسلامية لتقديم تمويل من خلال صيغة المراجعة من خلال عرض يمكن الزبائن من الحصول على سيارات مصنعة بالجزائر تصل الى 80% من ثمن السيارة، إضافة الى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء² ، كما أصدر بنك الجزائر في ديسمبر 2018 تنظيم قانوني يسمح بتطبيق الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها في اطر رسمية لما أثبتته هذا النوع من التمويل من كفاءة وفاعلية من جهة ، وللاستقطاب الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية من جهة أخرى .

ويمكن إجمال المؤشرات الخاصة باهتمام الجزائر بالصناعة المالية الإسلامية ومؤسساتها في الجدول التالي:

جدول رقم 2 يوضح أهم المؤشرات الخاصة باهتمام الجزائر بالصناعة المالية الإسلامية ومؤسساتها

المؤشر	السنوات
إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين بموجب اتفاقية التأسيس 1990/02/26	1990
تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر بنك البركة	1991
تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر البركة والأمان سابقا السلامة للتأمينات حاليا 2000/3/26	2000
فتح تخصص اقتصاد إسلامي على مستوى اليسانس بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة كأول تخصص أكاديمي في الجامعة الجزائرية	2001
إنشاء صندوق الزكاة لتنظيم جمع ودفع الزكاة من طرف وزارة الشؤون الدينية	2003
فتح مسابقة ماجستير تخصص اقتصاد إسلامي بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة كأول ماجستير في هذا التخصص أكاديمي في الجامعة الجزائرية	2004

¹ حمزة شودار الصناعة المالية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم مجلة العلوم

الاقتصادية العدد 15 سنة 2015 ص 350

² موقع بنك ترست: <http://www.trustbank.dz> تاريخ الاطلاع 2019/8/12

2005	تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية واقع وآفاق بجامعة الجزائر
2008	منح الاعتماد لثاني بنك إسلامي بالجزائر بنك السلام
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي
2009	تنظيم العديد من المنتديات الوطنية والدولية حول الأزمة المالية العالمية وبديل البنوك الإسلامية
2010/2009	فتح أول ماستر للتكوين في التأمين التكافلي والتمويل والبنوك الإسلامية في كلية الاقتصاد بجامعة سطيف ، ثم بعدها جامعة الأمير عبد القادر والمركز الجامعي تيبازة
2009	بداية تبني البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية تقدم منتجات التمويل الإسلامي كبنك AGB وبنك ترست
2016	فتح مسابقة دكتوراه تخصص اقتصاد إسلامي جامعة الأمير عبد القادر
2018	إصدار بنك الجزائر تنظيم قانوني حول المالية الإسلامية ومنتجاتها في البنوك التقليدية
2019	فتح مسابقة دكتوراه تخصص مالية وبنوك إسلامية في كل من جامعة الأمير عبد القادر وجامعة البشير الإبراهيمي
من 2000 الى 2019	تسجيل ومناقشة العديد من رسائل الدكتوراه ذات الاهتمام بالمالية الإسلامية ومنتجاتها في العديد من كليات العلوم الاقتصادية في الجامعات الجزائرية

المصدر: عبد الحليم غربي تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية الملتقى الدولي حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية جامعة سطيف 20/18 أبريل 2010 بتصرف.

ثانيا: المؤسسات المصرفية التشاركية الفاعل في ظل النظام المصرفي الجزائري:

1- بنك البركة الجزائري هو عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسس في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج آنذاك ، وشرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر 1991، ويعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية¹، يعتبر بنك البركة الجزائري مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص)، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، الذي ساهم بقيمة 50% في رأس المال، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة البركة التي ساهمت بـ 50% أيضا في رأس المال. وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره يمكن إجمالها في ما يلي²:

الجدول رقم (03): يوضح أهم التطورات الحاصلة لبنك البركة الجزائري

1991	بداية النشاط الفعلي والعملي
1994	الاستقرار والتوازن المالي بعد الصعوبات التي واجهته في بداية نشاطه
2000	المرتبة الأولى من بين البنوك ذلت رأس المال الخاص
2002	الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والافراد
2006	زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دج بعد أن كان في البداية 0.5 مليار دج
2009	رفع رأس مال البنك إلى 10 مليار دج

¹ نوال بن عمارة: محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد"، 23/22 أبريل 2003، ص:8.

تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية	2012
الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى كامل القطر الجزائري	2016
رفع رأس المال للمرة الثالثة إلى 15 مليار دج بمجموع فروع 30 فرعا على المستوى الوطني	2017
من أهم البنوك الناشطة في القاع المصرفي الجزائري globale finance أحسن مصرف إسلامي للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة من بين أهم الوحدات من حيث المدروية لمجموعة دلة البركة	2018

2- بنك السلام الإسلامي الجزائري:

بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائري تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي "مصرف السلام الجزائري" كثمره للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ: 2006/06/05¹، ويقدر رأسماله بـ: 72 مليار دينار جزائري²، وقد صرح مدير مصرف السلام "ناصر حيدر" في مقابلة صحفية مع قناة الشروق نيوز، بأن مستوى تمويلات المصرف انتقل من 29 مليار دج تقريبا إلى 39 مليار دج، بمعنى أن البنك حقق نموا بما يقارب 10 مليار دج، وهذا خلال الأشهر الأحد عشر من سنة 2017؛ كذلك صرح "ناصر حيدر" بأن حجم الودائع انتقل من 34 مليار دج إلى حوالي 54 مليار دج، بمعنى أن البنك استقطب حوالي 20 مليار دج وودائع جديدة نهاية سنة 2017³. من خلال الإحصائيات المقدمة عن أداء مصرف السلام فيما يخص (حجم الودائع والتمويلات)، فقد شهد حجم ودائعه و تمويلاته زيادة ملحوظة نهاية سنة 2017، بنسبة 34.48% و 58.82% لكل منهما على التوالي؛ مما يفسر كذلك قدرته على استقطاب جزء من الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية وبالتالي المساهمة في عملية التنمية ولو بنسبة ضئيلة.

3- النافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر: عبارة عن نافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري)، انطلقت خدماتها منذ سنة 2009، مع العلم أن بنك الخليج الجزائر يقدم تمويلات إسلامية وفق صيغتي المراجعة والسلم⁴.

ثالثا: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في أربع مستويات كالتالي:

المستوى الأول: ويتعلق بالتشريعات والقوانين، حيث تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المالي التقليدي، ومن بين أهم العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، قانون النقد والقرض وقانون التأمينات.

¹ الجوزي جميلة وحدو علي: دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة "حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد: 05، 2016، ص: 83.

² سليمان ناصر وعبد الحميد بوشومة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 07، 2009-2010، ص: 310.

³ مقابلة مع المدير العام لمصرف السلام "ناصر حيدر"، الجزائر، تاريخ البث: 09/ 12/ 2017، الموقع: <http://tv.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/04/03.

⁴ حمزة شودار: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية "دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 15، 2015، ص: 350-351، بتصرف.

المستوى الثاني: يرتبط بالجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية، فنلاحظ بأن الجزائر مازالت إلى الآن ليس لها بنوك إسلامية وطنية وأن ما أنشئ كان جزئياً وبجهود خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية من الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة¹.

المستوى الثالث: يتعلق بالتكوين والتأصيل والتدريب والبحث العلمي، فنلاحظ بأن مؤسسات التعليم العالي مازالت بعيدة إلى حد ما عن مستوى مثيلاتها في آسيا وأوروبا، التي أدخلت برامج المالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي، وأنشأت مراكز أبحاث متخصصة لمتابعة تطورات هذه الصناعة ورصد الفرص الاستثمارية التي تتيحها لبلداتها².

المستوى الرابع: يرتبط بعدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين³.

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية بالجزائر

أولاً: ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

يقصد بتقييم الأداء المالي بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي تقارن فيها النتائج الحقيقية للنشاط بأهدافه المقررة قصد بيان مدى انسجام تلك الأهداف لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما تقاس وتُقارن فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه قصد التأكد من أن أداء النشاط قد تم بدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل الأعباء"⁴.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليها أيضاً رقابة تقييمية. (وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستنديه تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات للتحليل، فهذه الرقابة الاقتصادية بجانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف إلى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ماتم تنفيذه من أعمال، وما قد يكون صاحب التنفيذ من إسراف، ومدى تحقيق النتائج المستهدفة⁴.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف تتطلب التقيد بالعنصرين السابقين "الكفاءة والفعالية"⁵:

¹ صالح صالحي: مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر "بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024، الملتقى الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 5 و6 ماي 2014، ص: 6.

² المرجع نفسه، ص: 6-7.

³ الجوزي جميلة وحدو علي، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

² عبد الحليم غربي، مبادئ الأعمال المصرفية القطاع المصرفي السعودي نموذجاً، مطبوعات Kei publication، 2017، ص 403.

⁴ أمارة محمد مجيب عاصي تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار رسالة ماجستير جامعة حلب 2010، ص

⁵ ميلود زكري، كفاية رأس المال بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2014 ص 109، 108.

الكفاءة: القدرة على تعبئة الموارد (المادية، المالية، والبشرية) والمرج فيها بينهما بكيفية تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج.
الفعالية: يقصد بالفعالية درجة القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة بالموارد المتاحة، والأهداف تدل على نتائج مرغوبة يراد بلوغها خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: مجالات تقييم الأداء المصرفي¹ تمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً، وتشمل عمليات تقييم الأداء في المصارف المجالات الآتية:

أ- تقييم أداء المصرف كوسيط مالي:

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

- تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال: ويتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال
- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال: ويتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:
- مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في المصرف.
- نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف.
- مدى كفاءة المصرف في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي:
- تحقيق أكبر عائد ممكن.

- المحافظة على السيولة، وسلامة المركز المالي للمصرف.
- تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ب- تقييم أداء المصرف كوحدة إنتاجية:

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط المصرف كمنشأة إنتاجية يحقق عائداً من خلال العمليات والأنشطة التي يمارسها، أي أن التقييم في هذا المجال

ج- تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

إن طبيعة العمل المصرفي تقتضي السرعة في العمليات، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسياً تستخدمه إدارة المصرف في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها.

ثالثاً: تحليل الأداء المالي لمصرفي البركة والسلام بالجزائر

الجدول رقم 4 يوضح : مؤشرات بنك البركة الجزائري (2014-2017) الوحدة: مليون دج

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016	2017	نسبة التغير لسنة الأساس 2014
مجموع الميزانية	162772	193573	210344	248633	52.74%
حقوق الملكية	23813	23463	24312	24546	3.07%

¹ سليمان الحمد: تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية رسالة ماجستير جامعة حلب 2005، ص84

الودائع	125768	154562	170137	207891	65.29%
الإيرادات الصافي المصرفي	7473	7818	8539	8668	15.99%
إجمالي التمويلات والاستثمارات	80888	96453	110711	139677	72.67%

المصدر: بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، 2015، 2017.

سجل بنك البركة الجزائري خلال السنوات الأربعة الأخيرة من 2014 إلى 2017 نسبة نمو إيجابية وتغيير إلى الأفضل في كل المؤشرات المالية الخاصة باستثماراته في السوق الجزائرية، حيث عرف بند مجموع الميزانية لنهاية السنة المالية لكل سنة نسبة نمو معتبرة قدرت خلال السنوات الأربعة بـ 52.74% وهو مؤشر مهم يدل على قدرة البنك على التوسع ويعزز مركزه المالي وتفسر هذا النمو بقدرة المصرف الإسلامي محل الدراسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامه بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى، وبما يحقق النمو الرأسمالي للمصرف وزيادة حصته السوقية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للمصرف كمنشأة أعمال، ويعزز سمعته في السوق لكفاءته في زيادة أصوله.

كما عرف بند حقوق الملكية نسبة زيادة قدرت بـ 3.07% وهو انعكاس للأرباح المحقق خلال مدة الدراسة، كما يشير لذلك الإيراد الصافي المصرفي والذي حقق نسبة نمو تقارب 16% مما حققه سنة 2014، أما عن حجم الودائع فقد سجل هو الآخر نسبة زيادة معتبرة قدرت بـ 65.29% وهو ما يدل على القدرة التنافسية للبنك على تعبئة المدخرات واستقطاب أموال الجمهور في شكل ودائع جارية واستثمارية تشاركية وهو ما يساعد البنك على التوسع في تمويل الاستثمار في السوق الجزائري، أما مؤشر الودائع فقد عرف حجم ودائع بنك البركة تطور، حيث سجل نسبة زيادة معتبرة تقدر بـ 65.29% عن مجمل ودائعه خلال 4 سنوات فقط، وأظهر قدرأ أكبر على استقطاب ودائع جديدة وتعزيز ثقة الجمهور فيه، كما عرف زيادة معتبرة في معدل الأرباح والإيرادات الصافية تقارب حوالي 16% وهو مؤشر مهم يدل على تحكم البنك في مختلف نشاطاتها الاستثمارية، وبالنظر الى نشاط البنك في تمويل الاستثمار، نجد بند إجمالي التمويلات المقدمة من طرف البنك قد عرف هو الآخر نسبة تغيير ونمو عالية تقدر بـ 72.67% وفي الحقيقة هذه النسبة تعكس إستراتيجية ناجحة وإدارة جيدة للبنك، غير أن بالتدقيق في مختلف هذه التمويلات سنجد انها يغلب عليها الطابع التجاري أكثر فهي تمويلات متوسط الأجل بواسطة صيغة المراجعة لطبيعة الموارد التي يمتلكها البنك.

الجدول رقم (5): يوضح التمويلات المقدمة من بنك البركة الجزائري (2014-2017) الوحدة: بالآلاف دج

الرقم	البند	المذكرة	السنوات المالية			
			2017	2016	2015	2014
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية	2.2	3123641	3179827	2356604	2381608
	مقدار التغيير		56186-	823223	25004-	/
	نسبة التغيير		1.76%-	34.93%	1.04% -	/
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	136553371	107531185	94097100	78506379
	مقدار التغيير		29022186	13434085	15590721	/
	نسبة التغيير		26.98%	14.27%	19.85%	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي، 2014، 2015، 2016، 2017. لبنك البركة الجزائري.

من الجدول نلاحظ أن حجم التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية قد عرف انخفاض طفيف بمقدار 25004 ألف دج خلال سنة 2015 بمعدل 1.04 % عما كان عليه في سنة 2014 ، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد سجل ارتفاع محسوس بمقدار 823223 ألف دج وبنسبة حوالي 35% ليستقر في 3123641 سنة 2017 بمستوى انخفاض يقدر بـ 1.76%، أما عن حجم التمويلات الممنوحة للزبائن فقد عرف نسبة زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة حيث قدر حجم التمويل سنة 2015 بـ 94097100 ألف دج بنسبة زيادة حوالي 19.85% عن سنة 2014 ليستمر في الزيادة بمعدل 14.27% و 26.98% لسنوات 2016 و 2017 على التوالي

وفي إطار جهود البنك لتنويع الإيرادات، توصل البنك لعقد اتفاقية تمويل مشتركة بقيمة 02 مليار دينار جزائري (3,18 مليون دولار أمريكي) مع بنك التنمية المحلية لتطوير 25 ألف هكتار للإنتاج الزراعي، والتفكير وعمل دراسة جدوى لإنشاء شركة للتأمين التكافلي. واعترافا بالمركز القوي لبنك البركة الجزائر، اختارت مجلة غلوبال فاينانس البنك كأفضل مؤسسة مصرفية إسلامية في الجزائر، كما صنف ضمن قائمة 50 بنك في شمال إفريقيا من قبل مجلة جون أفريك.¹

2 النشاط الاستثماري التمويلي لمصرف السلام: يعتبر مصرف السلام ثاني مصرف في الجزائر يقدم خدمات وخدمات وتمويلات مصرفية معتمدة من الهيئة الشرعية التابعة للمصرف وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين. حيث تم الإعلان إن إنشائه بتاريخ 08 جوان 2006م، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي يبلغ 7,2 مليار دج، تم رفعه سنة 2009م إلى 10 مليار دج.

انطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 14 فرع إلى غاية نهاية 2018م. رغم الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي عرفته الجزائر خلال عام 2016م إلا أن مصرف السلام تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، حيث سجلت كل المؤشرات عتبة النقاط المستهدفة في الموازنة التقديرية للمصرف.

فقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعاً بنسبة 32 % منتقلة من 23305 مليون دج (ما يعادل 208 مليون دولار) في 2015 إلى 31440 مليون دج (ما يعادل 276 مليون دولار) في 2016 نتيجة لتطبيق استراتيجية توزيع المخاطر وتنويع صيغ التمويل ودعم نشاط استقطاب المتعاملين المتميزين. وتبقى التمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة الائتمانية بنسبة 73 % موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة (مواد البناء، المواد الغذائية، الأعلاف، اللبسة الجاهزة، المواد الأولية، قطع الغيار)، قطاع الترقية العقارية، قطاع المقاولات، وقطاع الصناعات التحويلية.²

الجدول رقم (6): مؤشرات مصرف السلام (2013 – 2017) (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الأصول	39551	36309	40575	53104	85775
%معدل التغير	21	-9	12	31	62
مجموع الودائع	23932	19451	23517	29084	53717
%معدل التغير	23	-19	21	46	85
إجمالي التمويل	28774	23939	23305	29377	45454

¹ مجموعة البركة المصرفية، التقرير السنوي 2016م، ص 21.

² مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 11.

55	32	-3	-17	39	%معدل التغير
----	----	----	-----	----	--------------

المصدر: مصرف السلام، التقرير السنوي، للسنوات 2014، 2016، 2017.

حقق مصرف السلام خلال هذه الفترة نتائج مميزة خاصة السنتين 2017 و2016، حيث بلغ إجمالي المركز المالي للمصرف 86 مليار دج (745 مليون دولار) مقابل 53 مليار دج (478 مليون دولار) سنة 2016 بنمو قدره 62%. كما عرفت محفظة التمويلات للزبائن 45 مليار دج (387 مليون دولار) بزيادة 55% عن مستواها قس 2016 نظرا للتوسع في قاعدة الزبائن خاصة في قطاع التجزئة والأفراد.

1- مستوى الودائع: ارتفعت ودائع عملاء المصرف ارتفاعا ملحوظا في عام 2017 مقارنة بعام 2016 حيث ارتفعت بنسبة 88% حيث انتقلت من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار. وتتكون الودائع من الحسابات الجارية والتي تمثل 31% من إجمالي الودائع، والتي انتقلت من 102 مليون دولار إلى 171 مليون دولار (نسبة نمو 68%) نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين حساباتهم بالمصرف حيث تم فتح 1005 حساب جديد، وفي هذا الصدد تم استقطاب أكثر من 300 شركة منها 100 شركة كبرى (رقم أعمالها يفوق 8,5 مليون دولار).

الجدول رقم (7): تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي (2016 - 2017)

الوحدة، الألف دج	نسبة التغير	2016	2017	المتعامل الاقتصادي
	%85	23 837 349	44 154 661	مؤسسات خاصة
	%82	5 246 887	9 562 521	أفراد
	%85	29 084 236	53 717 182	المجموع

المصدر: مصرف السلام، التقرير السنوي 2017، ص 41.

وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 25% من إجمالي الودائع، حيث انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار بسببة نمو تفوق 100%؛ وهذا نتيجة تحسن خدمات المصرف واستقطاب متعاملين جدد، وهو ما انعكس إيجابا على نشاط عمليات التجارة الخارجية.¹

2- التمويلات: عرفت التمويلات نموا معتبرا خاصة خلال عام 2017م مقارنة بعام 2016 حيث قدر بـ 55% مقارنة بنشاط 2016م؛ فقد قدر مبلغ التمويلات الممنوحة للمؤسسات بحوالي 42 مليار دج (365 مليون دولار). بحيث عرف نشاط الاعتماد التجاري خلال عام 2017 تطورا مهما، حيث ارتفعت قيمة التمويلات الممنوحة من 23 مليون دولار عام 2016 إلى 70 مليون دولار (نسبة نمو تفوق 204%). كما حقق التمويل الاستهلاكي ارتفاعا معتبرا حيث بلغت قيمة التمويلات 5 مليار دينار عام 2017م.²

كما سجلت عمليات تمويل العقار للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة قفزة نوعية في 2016 منتقلة من 4.4 مليون دولار في 2015 إلى 23 مليون دولار حيث تم العمل على تنويع صيغ التمويل باللجوء إلى صيغة المضاربة حيث بلغ رصيدها 5.10 مليون دولار في نهاية 2016، كما سجلت التمويلات غير المباشرة ارتفاعا كبيرا منتقلة من 1.1 مليار دولار في 2015 إلى 5.1 مليار دولار في 2016 أي بنسبة نمو 33% مقسمة إلى عمليات التجارة الخارجية التي بلغت مبلغ 914 مليون دولار نتيجة مباشرة لتحسن خدمات المصرف في هذا القطاع واستقطاب شركات جديدة تبحث على جودة الخدمات والسرعة

¹ مصرف السلام، التقرير السنوي 2017، ص 09.

² نفس المرجع، ص 10.

في التنفيذ، وخطابات الضمان التي بلغ حجمها مبلغ 3.43 مليون دولار بنسبة نمو 45% نتيجة دعم المصرف لقطاعي الأشغال العمومية والمقاولات والمشاركة في مختلف المعارض المخصصة لهذا القطاع واستقطاب أهم المتعاملين.¹

الجدول رقم (8): التمويل المقدم من مصرف السلام 2016 - 2017

البنود	2016	2017	نسبة التغير
مؤسسات			
تمويلات الإستغلال	20 169 054	27 143 656	35%
تمويلات الإستثمار	7 866 447	8 171 368	4%
إجارة أصول مملوكة	822 162	3 911 926	376%
إجارة عقارية	1 383 005	3 154 795	128%
حسابات جارية مدينة	63 793	27 145	-57%
مجموع تمويلات المؤسسات	30 304 461	42 408 890	40%
مخصص نقص القيمة	1 457 802	1 965 707	35%
سلفيات و حقوق على المؤسسات (صافية)	28 846 659	40 443 183	40%
أفراد			
تمويلات عقارية	494 700	1 376 376	178%
تمويلات استهلاكية	46 826	3 653 767	7703%
مجموع تمويلات الأفراد	541 526	5 030 143	829%
مخصص نقص القيمة	11 089	18 845	70%
سلفيات و حقوق على الأفراد (صافية)	530 437	5 011 298	845%
مجموع السلفيات و الحقوق الصافية	29 377 096	45 454 481	55%

المصدر: مصرف السلام، التقرير السنوي 2017، ص 34.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن اجمالها في مايلي:

- أظهر المسح السنوي حول الصناعة المالية الإسلامية حول العالم نمواً متسارعاً كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق الأمن وتقليل المخاطر.
- ساهمت الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بفتح الباب أمام الخواص المحليين والأجانب لخوض تجربة فتح فروع أو مكاتب لها بالجزائر، ما سمح بدخول العديد من المصارف الخاصة ومنها تلك ذات الطبيعة الإسلامية التي تقوم على التمويل التشاركي لا المدائنة.
- ورغم حداثة نشأة بنك البركة ومصرف السلام إلا أنه لهما إمكانيات كبيرة للتموقع والانتشار أكثر بكثير مما تم تحقيقه الآن في السوق المصرفية الجزائرية
- تقييم الأداء المالي هو عملية مهمة تلخص في أحد أدوار ووظائف المؤسسة "الرقابة الإدارية"، و تقييم الأداء المالي في المصارف تتطلب التقيد بعنصرين هما "الكفاءة والفعالية" ونعني بالكفاءة القدرة على تعبئة الموارد (المادية، المالية، والبشرية) والمزج فيها بينهما بكيفية تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج، أما الفاعلية فيقصد بها درجة القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة بالموارد المتاحة، والأهداف تدل على نتائج مرغوبة يراد بلوغها خلال فترة زمنية محددة.

¹ مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 12.

- عرف بنك البركة وبنك السلام الجزائريين وضعية مالية مستقرة من خلال قدرته على توليد الأرباح للمساهمين واستقطاب ودائع جديدة وتعبئة المدخرات، ونسبة تمويلات متزايدة خلال الأربع سنوات الأخيرة رغم الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني .